

يتوجب أن يكون العنف والسلطة في المجتمع ذاته. ففي حالة المقاومة الفلسطينية تتطلب فعالية العنف كأداة للتغيير السياسي تحلل السلطة الشرعية في محيطين : محيط الإعداد (الأردن ولبنان وسوريا) ومحيط التنفيذ (فلسطين/إسرائيل) (٤١).

بالإضافة إلى منظور حنه أريندت ، يمكن دراسة العنف الفلسطيني في إطار الازدواجية - القطبية للمستعمر/المستعمر التي يقدمها فرانز فانون . وكثيرا ما ألح قادة حركة المقاومة الفلسطينية ، وخاصة قادة فتح ، إلى أن فرضية فانون تنطبق على نضالهم ضد الاستعمار الصهيوني في فلسطين. ويذهب قادة المقاومة إلى أن استخدامهم للعنف (الكفاح المسلح) أمر مشروع ، خاصة في محاولتهم لتحرير فلسطين من السيطرة الأجنبية والإنسان الفلسطيني مما يدعو قادة المقاومة للانفلاق العرقي للبنية السياسية الصهيونية في فلسطين .

إن الصحة النظرية لهذا الموقف ، الذي طور بوعي منذ عام ١٩٦٧ على هدي خطوط نموذج فانون ، تتعلق مباشرة بعملية التحرير الفعلية . ويعني واضعو استراتيجية فتح حتمية العنف في الإطار الفانوني ومن هنا موقفهم الصلب من الكفاح المسلح . ومن المثير للانتباه أن نلاحظ هنا أن الإبداعية الإنسانية الشمولية في عرف فانون المحرر قد أصبغت النغمة الغالبة في خطابات الثورة الفلسطينية . فالمجتمع الفلسطيني الديمقراطي العلماني هو ، بالنسبة لفتح ، تتويج هذا الإبداع الذي سينجز عند تحرير الواقع الفلسطيني الحقيقي . غير أنه يجب أن يشار إلى أن المجتمع « الديمقراطي العلماني » الذي تأمل فتح أن تقيمه في فلسطين بعد تدمير البنية الراهنة لإسرائيل ، هو في أحسن الأحوال شعار غامض يجب أن يوضح ويطور . هل يكون هذا المجتمع بنية عربية مؤسسة على القومية العربية تحكمه أغلبية عربية ، أم يكون مجتمعا إنسانيا حقا مفتوحا للعرب والإسرائيليين ، والمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء ؟ لسوء الحظ ، فشلت حركة المقاومة الفلسطينية حتى الآن في تقديم أي وصف مقنع مفصل لمجتمع المستقبل هذا . إذ أن ما قدمته حركة المقاومة خلال السنوات الثلاث الماضية ليس إلا محاولة ضعيفة للاضفاء على مجتمع المستقبل هذا نوعا من الإنسانية الشمولية ، يجب

أن يتخذ شكلا مقنعا . وإذا كانت حركة المقاومة تسمى ، صادقة ، إلى غاية إنسانية كهذه ، فإن عليها أن تقول بلا تردد أن المجتمع الجديد الذي سينشأ بعد التصرر سيرفض بحزم كل الميول الأيديولوجية القومية التي تفضل شعبا على آخر ، أي العرب على اليهود . فإذا ما صدر بيان كهذا ، توجب على حركة المقاومة لتدلل على هذه الإنسانية أن تسعى سعيًا حثيثا إلى إقامة حوار ذي معنى مع العناصر اليهودية التقدمية الاشتراكية داخل إسرائيل وخارجها ، ليس تلك العناصر التي تحمل عقيدة العنف بحسب ، بل أيضا تلك التي تؤمن ، صادقة ، بإمكانية حل لا عنفي .

المنظور النظري الثالث الذي يمكن تطبيقه على المقاومة الفلسطينية هو الفرضية الماركسية : استخدام العنف مبرر عندما يصبح النظام الاجتماعي في مجتمع معين قمعيا بما لا حاجة له . ويبدو هذا الموقف أشد ما يكون وضوحا في موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . فموقف الجبهة هو في الأساس « أن نظاما اجتماعيا قمعيا بما لا ضرورة له » يقوم في المجتمعات العربية وإسرائيل جميعا ، وهذه ظاهرة لا يمكن إزالتها إلا بالعنف . لذا فلنضال الثوري ، كما تراه الجبهة الشعبية ، دوران مميزان ومع ذلك لا يمكن فصلهما : تحرير فلسطين والإنسان الفلسطيني من الاضطهاد الصهيوني ، وتحرير المجتمع العربي من القوى المضادة للثورة والرجعية . يختلف هذا الموقف عن موقف فتح التي تنظر إلى النضال الفلسطيني من منظور ميكروسكوبي ، هو بالتحديد أن الكفاح من أجل فلسطين « مهمة فلسطينية حصرا » (٤٢) وبهذا فهو « الطريق الوحيد لتوكيد شخصية الفلسطينيين الوطنية » (٤٣). من جهة أخرى تنظر الجبهة الشعبية إلى النضال من منظور ماكروسكوبي فهي قد « اعتبرت مصر الكفاح الفلسطيني مرتبطا بالنتيجة بنجاح الحركة الثورية على مدى العالم العربي » (٤٤) يجب أن نتذكر أن الفروق بين فتح والجبهة الشعبية ، هي في الواقع فروق دقيقة وليست فروقا صارخة كما قد توحي قراءة عابرة لادبيتهما . وكمثال على ذلك حدث في الشهور الأخيرة تطور في مفهوم فتح للتحرير الذي كان فلسطينيا في الأساس فأصبح التحرير يوضع في مضمار نضال أوسع ضد الإمبريالية العالمية . كذلك أبدى مظهر الحيايد الرسمي لفتح تجاه